الفصل العشرون

موريتانيا

يطلق على موريتانيا اسم (شنقيط)، وهو الاسم العربي الإسلامي الذي ظل قائماً حتى جاء الاستعمار الفرنسي وأطلق عليها اسم موريتانيا. وهي أرض مغربية منذ فجر الإسلام حتى جاء الاستعمارالمذكور، وفصلها عن المغرب، ويعود تاريخ انتشار الإسلام فيها إلى النصف الثاني من القرن الأول الهجري أيام معاوية بن أبي سفيان ثم تتابعت العهود الإسلامية عليها، ثم توالت الأسر الحاكمة بعد دولة الموحدين، فقامت الدولة السعدية، وأخيرا الدولة العلوية منذ عام ١٠٦٩هـ (١٦٥٨م) حتى اليوم.

التنافس الاستعماري:

بدأ الأوربيون يفدون على الساحل الإفريقي في القرن الخامس عشر الميلادي، وكان البرتغاليون أول من وفد من الأوربيين على هذه المنطقة، وقد أغرتهم تجارة الصمغ والذهب والرقيق واستقروا على الساحل، وأسسوا مراكز تجارية لهم، وتحكموا في تلك المراكز قرابة قرنين من الزمن، ثم جاء بعدهم الإسبان، وتلاهم الهولنديون وأخيراً جاء الفرنسيون. والذي جذب أنظار الاستعمار إلى موريتانيا هو الصمغ العربي، لذلك كانت كل شركة تحاول أن تحتكر هذه التجارة لنفسها ، تنشئ محطات ومراكز تجارية على طول نهر السنغال في سبيل تحقيق هذا الهدف، واستمرت المنافسة بين التجار الأوربيين ولم تحل مشكلة السيطرة إلا في عام ١٢٣١هـ (١٨١٥م) عندما أعطيت فرنسا منطقةَ السنغال بموجب المعاهدة التي عقدت بين دول

أوربا الكبرى في أعقاب حروب نابليون[١].

وخلال القرن التاسع عشر الميلادي وقع الفرنسيون معاهدات مع بعض الأمراء المحليين، ولكن الموريتانيين قاموا بهجمات على مراكز التجارة الفرنسية على طول نهر السنغال مما اضطر الفرنسيين إلى التفكير في الاستيلاء على موريتانيا لتأمين السنغال، ولم تكن موريتانيا موحدة بل كانت مقسمة إلى ٧ مناطق على كل منطقة منها أمير.

وفي عام ١٣١٩هـ (١٩٠١م) بدأت المحاولة الجدية لاحتلال البلاد بقيادة (كوبولاني)، وسيطر الفرنسيون على منطقة (ترارزة) قاعدة الهجوم على المراكز التجارية، ثم سيطر (كوبولاني) على براكنا عام ١٣٢٢هـ (١٩٠٤م) وعلى (تاغنت) عام ١٣٢٣هـ (١٩٠٥م)، وأقنع بعض الزعماء المحليين بطلب الحماية الفرنسية. وبعد هلاك كوبولاني عام ١٣٢٣هـ (١٩٠٥م) خلفه الجنرال (غورو) الذي سار على نهجه فبسط نفوذه الحقيقي على منطقة (أدرار) عام ١٣٢٧هـ (١٩٠٩م) بعد القضاء على المقاومة الوطنية. وبخضوع المغرب لفرنسا تم الاستيلاء الكامل على موريتانيا. وفي عام ١٣٣٩هـ (١٩٢٠م) عدَّ الفرنسيون أراضي موريتانيا وحدة إدارية، وعُدت موريتانيا تبعاً لذلك جزءاً من إفريقية الغربية الفرنسية[٢].

السياسة الاستعمارية:

ألحقت فرنسا موريتانيا بالسنغال من الناحية الإدارية بعد أن قسمت البلاد إلى عشر دوائر، ويوجد في كل دائرة مدير فرنسي، ويعاونه ثلاثة

(١) د/ شوقي الجمل، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٥١٣.

(٢) د. محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، القاهرة ١٩٤٨، ص ٧٥-٨٥.

أشخاص، وقد خطط الاستعمار لمحاربة الإسلام باتباعه وسائل وأساليب عديدة منها: سياسة التفريق بين المسلمين البيض والزنوج، ومحاربة اللغة العربية، ونشر اللغة والثقافة الفرنسية، وإهمال التعليم والصحة، ومحاولة نشر المخدرات والمسكرات، والدعوة إلى السفور والاختلاط، وإفقار الشعب وإذلاله.

المقاومة الموريتانية:

قاد الشيخ ماء العينين بن محمد حركة المقاومة ضد الفرنسيين منذ بدء الاحتلال، فجعل (أدرار) مركز قيادته، وأعلن الجهاد المقدس واستعان بسلطان المغرب الذي أمده بالمساعدات، وبدأت المعركة بدخول الفرنسيين إلى (أدرار) بعد موت الشيخ ماء العينين على الرغم من الروح المعنوية العالية التي كان الموريتانيون يتمتعون بها، وتتابعت المقاومة الموريتانية حتى عام ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م).

وظهرت بوادر الدعوة إلى الاستقلال، وتشكل حزبان هما حزب الاتحاد الوطني وحزب منظمة الشباب، وانحصرت مطالب كلا الحزبين الاستقلال المباشر والحرية المطلقة، كما نجحت الحركة الوطنية في توحيد الحزبين ودمجهما في حزب واحد هو حزب التفاهم الموريتاني ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م)، وكان يهدف إلى توحيد جهود الموريتانيين بعد أن فرقتهم السياسة الفرنسية مستغلة الخصومات القبلية، ولكن هذه الحركة الوطنية لم تلبث أن عادت إلى الانقسام وكونت حزبين جديدين هما حزب التفاهم الموريتاني وحزب الاتحاد التقدمي، وقد فاز حزب الاتحاد التقدمي في الانتخابات التي جرت في عام ١٣٧١هـ (١٩٥١م) وفي عام ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م). وفي مطلع عام ١٣٧٨هـ-١٩٥٨م) تقرر دمج الحزبين السابقين في حزب واحد هو «حزب التجمع الموريتاني» الذي دعا إلى الاستقلال.

obeikandl.com

وجدير بالذكر أن فرنسا أيام حكم «ديغول» قد عرضت على مستعمراتها قبول الدستور الفرنسي أو عدمه، بحيث تصبح هذه الدول أعضاء في مجموعة الشعوب الفرنسية وتشكل حكومات محلية تتمتع بالاستقلال الداخلي، على أن تكون السلطة المركزية لفرنسا في الدفاع والاقتصاد والشؤون الخارجية. أما الأقاليم التي لا توافق عليه فتمنح الاستقلال التام، وعند ذلك تقطع فرنسا مباشرة كل معونة فنية أو مالية أو إدارية ولما جرى الاستفتاء على الدستور في ١٥ من ربيع أول ١٣٧٨هـ (٢٨ من أيلول سنة ١٩٥٨م) قبلت موريتانيا تحت الضغط والتهديد دستور ديغول وأصبحت عضوا في الجامعة الفرنسية، وشكل مجلس تأسيسي في مارس ١٣٧٩هـ (١٩٥٩م) مدته خمس سنوات، ووضع دستور للبلاد، وفي الوقت نفسه فاز حزب التجمع الموريتاني في الانتخابات وشكل رئيسه المختار ولد داده الوزارة وأصبح الحزب الحاكم في البلاد[١].

وفي الوقت نفسه نشأ حزب جديدهو حزب النهضة، وهو يدعو إلى استقلال موريتانيا والانضمام إلى الوطن الأم المغرب واعتبار موريتانيا جزءاً من المغرب لا يتجزأ، ويعدُّ هذا الحزب هو الحزب المعارض وتتفق مع آرائه منظمة الشباب الموريتاني وكان قد شكل في المغرب فوراستقلالها سنة ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م) جيش التحرير الموريتاني، ولكنه فشل في تحقيق شيء وعلى الرغم من مطالبة المغرب بضم موريتانيا أصدرت هيئة الأمم قراراً بمنح موريتانيا الاستقلال التام في ٩ من جمادى الآخرة ١٣٨٠هـ (٢٨ من تشرين الثاني ١٩٦٠م)، ثم دخلت موريتانيا الأمم المتحدة في نفس العام، كما

(١) Johnston: op. cit., p 228

قبلت عضواً في جامعة الدول العربية عام ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م).

ومما يجدر ذكره أن انقلابا قد أطاح بحكم المختار ولد داده برئاسة رئيس اللجنة الوطنية للانقاذ الوطني العقيد مصطفى ولد محمد السالك الذي تزعم البلاد في ٥ من شعبان عام ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م). وما لبث أن جرى تغييرات على الحكم وذلك في ٩ من جمادى الأولى ١٣٩٩هـ (٦ من نيسان ١٩٧٩م) إذ أصبح المقدم أحمد بوسيف رئيساً للوزراء، ولكنه لم يلبث أن مات في حادث طائرة، فتسلم رئاسة الحكومة بعده محمد خونا ولد هيداله الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع. وبقي مصطفى ولد محمد السالك صورة رمزية لرئاسة الجمهورية.

رفّع محمد خونا ولد هيداله نفسه إلى رتبة عقيد، وعزل رئيس الجمهورية وتسلم مكانه، ثم ترك رئاسة الحكومة، وعهد بها إلى معاوية ولد سدي أحمد الطايع عضو اللجنة العسكرية، والذي هزم في الانتخابات التي جرت مؤخراً في موريتانيا.

كانت البلاد تعيش في ضائقة اقتصادية، ثم إن رئيس الجمهورية عزل رئيس الحكومة، هذا ما جعل رئيس الحكومة المعزول معاوية ولد سيدي أحمد الطايع يقوم بحركة انقلابية في ١٩ من ربيع الأول ١٤٠٥هـ (١٢ من كانون الأول ١٩٨٤م) ويتسلم رئاسة الجمهورية ورئاسة اللجنة العسكرية، ورئاسة الحكومة، وأطلق سراح السجناء السياسيين وسمح للمشردين بالعودة إلى البلاد، وسمح بالحريات، ومنع التدخل في شؤون القضاء[1].

(١) د. محمد خير فارس، المسألة المغربية، القاهرة ١٩٦١، ص ٤٠١-٤٠٥ د. جلال يحيى، مرجع سابق، ص ١٣٧-١٧٢.